

النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي

أ.م.د. احمد سلمان محمد*

الملخص :

سعت تركيا الى تغيير نظام الحكم من نظام برلماني استمر لما يقارب اكثر من تسعون عاما الى نظام رئاسي يكون لرئيس الدولة الدور في قيادة البلاد وليس دورا شرفيا وفعلا نجح حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان الى تحويل النظام السياسي الى نظام شبه رئاسي في عام ٢٠١٤ واصبح الرئيس منتخبا مباشرة من الشعب وهو مما جعل السلطة التنفيذية برأسين هما رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وبالتالي كان على حزب العدالة والتنمية ان يسعى الى تغيير النظام السياسي الى نظام رئاسي وفعلا نجح في ذلك من خلال الاستفتاء الذي جرى في نيسان ٢٠١٧ وسيكون تطبيق التعديلات على النظام في عام ٢٠١٩ وستجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنفس اليوم وسيكون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية وتكون ولايته خمسة سنوات ولدورتين متتاليتين وهو يختار نوابه ومن حقه ان يستمر في الحزب الذي هو فيه ويرى اعضاء حزب العدالة والتنمية ان هذا النظام يشجع الديمقراطية ويسرع اتخاذ القرارات بدلا من الائتلافات الحكومية الضعيفة في النظام البرلماني ويدعم هذا النظام الاستقرار السياسي ويكون حكومات رصينة وقوية .

Abstract

Turkey has sought to change the regime from a parliamentary system that has lasted for more than 90 years to a presidential system in which the head of state has the role to lead the country rather than an honorable and effective role. The AKP, led by Recep Tayyip Erdogan, succeeded in transforming the political system into a semi-presidential system 2014, and the president became directly elected by the people. This made the executive branch with two heads: the prime minister and the president.

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، رئيس قسم الدراسات السياسية،

www.uomustansiriyah.edu.iq، ahmedalm75@yahoo.com

Therefore, the AKP should seek to change the political system to a presidential system, which succeeded in the referendum in 2017. In 2019 will be held presidential and parliamentary elections on the same day and will be the President of the Republic is the head of the executive authority and his mandate is five years and two consecutive cycles and he chooses his deputies and his right to continue in the party in which he sees the members of the Justice and Development Party that this system promotes democracy and accelerate the adoption of decisions rather than coalitions Weak political system in the parliamentary system. This system supports political stability and strong and strong government

المقدمة:

تأسس النظام السياسي في تركيا الحديثة بعد انهيار السلطنة العثمانية في عام ١٩٢١ وتم وضع اول دستور للبلاد في عهد مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك في عام ١٩٢٤ واستمر نظام منذ ذلك العام نظام برلماني على الرغم من الانقلابات العسكرية الثلاث في تركيا في اعوام (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠) والتعديلات الدستورية المتوالية على الدستور حتى اجراء الاستفتاء الدستوري في عام ٢٠١٧ ليتحول النظام الى نظام رئاسي سيتم تطبيقه في انتخابات ٢٠١٩

اهمية الدراسة: لاشك ان تغير نظام سياسي باسلوب ديمقراطي سلمي بعيدا عن التجاذبات والصدمات السياسية يعد من الاهمية لدراسة كيفية الانتقال من نظام برلماني في تركيا لمدة اكثر تسعة عقود الى نظام يختلف كلياً عن النظام السياسي السابق لينهي حقبة تاريخية مهمة عاشتها تركيا

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من نقطة اساسية مفادها هل ان حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان حقق اهدافه في التحول من النظام السياسي البرلماني الى نظام رئاسي يرى فيه عاملاً مهماً في تطوير تركيا وهل استطاع المعارضون ايقاف هذا التحول في النظام السياسي

منهجية الدراسة: استعرض البحث تطور النظام السياسي منذ نشوء تركيا الحديثة حتى الدعوة الى تغيير النظام السياسي وبذلك فقد تم استخدام المنهج التاريخي ومن ثم استخدام المنهج التحليلي لطرح رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير النظام السياسي وتم تقسيم الدراسة الى:

اولاً: قراءة في النظام السياسي التركي

ثانياً: التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية

ثالثاً: ثالثاً: الانتقال الى النظام شبه الرئاسي

رابعاً: دوافع حزب العدالة والتنمية للنظام الرئاسي

خامساً: قوى الرفض للنظام الرئاسي في تركيا

مشروع الانتقال للنظام الرئاسي الذي طرحه حزب العدالة والتنمية سادساً:

سابعاً: الاستفتاء الشعبي للتحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي في تركيا

أولاً: قراءة في النظام السياسي التركي

لقد أسس مصطفى كمال الجمهورية التركية في أعقاب السلطنة العثمانية وقد أسس نظريته في علمنة الدولة والمجتمع والملاحم الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بداتشكيل نواة النظام السياسي في تركيا عام ١٩٢١ باعلان الدستور واعلنت الجمهورية وفقا للقانون ٣٦٤ الصادر عام ١٩٢٣ والذي حددشكل الدولة ولغتها ونظامها وشكل مجلس الشعب التركي مسودة دستور جديد تم الموافقة عليه عام ١٩٢٤ رفض اتاتورك مبدا التعددية الحزبية واسس حزب الشعب الجمهوري واستمر مسيطرا على السلطة حتى وفاته عام ١٩٣٨ (١) واستلم السلطة بعد ذلك عصمت اينونو وبدا التوجه نحو التعددية الحزبية بعد عام ١٩٤٥ وفعلا تم تاسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦ والذي فاز في انتخابات عام ١٩٥٠ واصبح جلال بايار رئيسا للجمهورية وعدنان مندرئيس رئيسا للوزراء (٢) وبدات تعود بعض المظاهر الاسلامية التي كانت محظوره هذا الوضع ادى الى تدخل الجيش وقيام انقلاب عام ١٩٦٠ وتم حظر الحزب الديمقراطي واعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس وعاد حزب الشعب الجمهوري الى الواجهة السياسية عندما فاز بانتخابات عام ١٩٦١ واصبح حزب العدالة بيديلا عن الحزب الديمقراطي وتصدر حزب العدالة الانتخابات عام ١٩٦٥ واصبح سليمان ديمريل رئيسا للوزراء وبسبب عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي وانهار العملة تدخل الجيش وقدم سليمان ديمريل استقالته من رئاسة الوزراء عام ١٩٧١ الا ان استمرار الاوضاع المتدهوره في البلاد ادى الى قيام الجيش بالتدخل بقيادة كنعان ايفرن عام ١٩٨٠ واستلم السلطة وتم وضع دستور جديد عام ١٩٨٢ وجرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٣ وفاز حزب الوطن الام واصبح توركوت اوزال رئيسا للحكومة ومن ثم رئيسا الجمهورية عام ١٩٨٩ (٣).

وبدا التيار الاسلامي بالبروز مرة اخرى وفاز نجم الدين اربكان بالانتخابات عام ١٩٩٦ ولم يستمر في الحكم الا سنة واحدة منع حزب الرفاه من العمل بقيادة اربكان عام ١٩٩٨ ليتحول الى حزب الفضيلة (٤).

ولم يستطيع الحزب قيادة التيار الاسلامي وليتم تاسيس حزب جديد ضم كوادر شابه وهو حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١ والذي فاز بالانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٧ فاز بالانتخابات واصبح عبدالله غول رئيسا للجمهورية و فاز الحزب بالانتخابات التشريعية وذلك بعد حصوله على ٥٩.٤% من الأصوات، متقدماً على حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحصل الحزب على ٣٢٧ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعد

في البرلمان، إلا أن ذلك لم يخوّله بتنفيذ مراده في تعديل الدستور دون الرجوع للمعارضة، الأمر الذي يتطلب ثلثي مقاعد البرلمان أي ٣٦٧ مقعد (٥).

في انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥، فاز الحزب بأغلبية غير ساحقة في مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى حيث تحصل على ٢٥٨ مقعد من جملة ٥٥٠، وتحصل على ٤٠.٨٧% من الأصوات، وكان يجب عليه تكوين حكومة تحالفات مع أحزاب أخرى ولكن لم يحصل اتفاق وبقيت حكومة أحمد داوود أوغلو الثانية حكومة مؤقتة حتى انتخابات قيام انتخابات مبكرة في نوفمبر ٢٠١٥، فاز الحزب بأغلبية ساحقة في مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى حيث تحصل على ٣١٧ مقعد من جملة ٥٥٠، وتحصل على ٤٩.٥% من الأصوات، ولديه القدرة لتكوين حكومة وحده. (٦)

إذا النظام السياسي في تركيا نظاما برلمانيا إذ ينتخب أعضاء البرلمان من قبل الشعب ويكلف رئيس حزب الاغلبية بتشكيل الحكومة الا ان في عام ٢٠١٤ تم انتخاب رئيس الجمهورية التركي رجب طيب اردوغان انتخابا مباشرا مما ادى ان تكون السلطة التنفيذية ثنائية بين الرئيس ورئيس الوزراء وعلى الرغم من التعديلات الدستورية على دستور ١٩٨٢ بقي النظام برلمانيا

ثانيا: التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية

بدأت التعديلات الدستورية قبيل استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ ولذا ركزت تقارير الأداء التي كان يعدها الإتحاد الأوروبي من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ على إنقاذ الدور الكبير الذي يلعبه مجلس الدفاع الوطني في الحياة السياسية وطالبت بجعله مجلس إستشاري جرت التعديلات الدستورية في تشرين الاول ٢٠٠١ التي شملت ٣٧ مادة كان من ضمنها المادة ١١٨ الخاصة بمجلس الدفاع الوطني حيث وسعت التعديلات من عدد أعضائه المدنيين حيث أدرجت التعديلات عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء وبالتالي رجحت كفة الأعضاء المدنيين داخل المجلس من حيث العدد (٧).

كما شملت التعديلات طبيعة وقيمة قرارات المجلس حيث أُلغيت عبارة "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الإعتبار الأولى" ووضعت مكانها عبارة "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الدفاع الوطني". وكانت هذه التعديلات بمثابة طفرة عكسية في العلاقات المدنية العسكرية حيث أنّ مجلس الدفاع الوطني منذ إنشائه وكل التعديلات الدستورية الخاصة به (تعديلات دستور ١٩٦٠، تعديلات ١٩٧١، دستور ١٩٨٠) كانت دائماً في إتجاه تعزيز النفوذ العسكري سواء من حيث بنية المجلس أو طبيعة قراراته وكانت التعديلات الدستورية التي صادق عليها البرلمان التركي في حزيران ٢٠٠٣ بمثابة نقطة تحول الأقوى في العلاقات المدنية العسكرية

التركية حيث استهدفت هذه التعديلات الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته القانونية والدستورية. فقد تمّ تعديل المادة ١٥ من قانون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة حيث تم إلغاء البند المتعلق بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة لتتص بعد تعديلها على إمكانية تعيين شخصية مدنية ليكون الأمين العام لمجلس الأمن الوطني كما تم إلغاء المواد ١٩، ١٤، ٩ من القانون نفسه مما قلص كثيراً من سلطات المجلس، كما تم تعديل المادة الرابعة التي كانت توكل للمجلس وأمانته العامة مهمة المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والإقتصادية وأنّ المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على تأكيد القيم الوطنية الأتاتوركية، فإقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها أنّ مهمة المجلس الوطني هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني من خلال تقديم آرائه لمجلس الوزراء وانتظار ما يُسند إليه من مهام، وبهذا يكون المجلس تحول إلى هيئة استشارية لمجلس الوزراء. (٨)

حدثت أزمة دستورية عام ٢٠٠٧ بعد انتهاء ولاية الرئيس احمد نجت سيزر ادت الى تعديلات دستورية وتم الموافقة عليها من قبل الشعب باستفتاء دستوري اذ يتم انتخاب الرئيس مباشرة بدلا من انتخابه من قبل اعضاء البرلمان (٩) .

واجرى حزب العدالة والتنمية تعديلات دستورية في عام ٢٠١٠ وتم الموافقة عليها باستفتاء شعبي وضعت حدا لتدخل الجيش في الحياة السياسية واصبح بإمكان العسكريين ان يحاكموا امام محاكم مدنية كما امكن مقاضاة الذين قاموا بانقلاب ١٩٨٠ بعدما كان الدستور يمنع ذلك ولايمكن محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية .

اذ عملت حكومة العدالة والتنمية على إدخال مجموعة كبيرة من الإصلاحات الدستورية لتدعيم الديمقراطية والتخلص من المواد التي أدخلها الجيش في دستور ١٩٨٢ بعد الانقلاب العسكري (١٠)، والتي كانت تسبب عقبة في سبيلها وتركز التعديلات الدستورية على مسألتين أساسيتين (١١) .

الأولى: إعادة هيكلة مؤسسات القضاء (زيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١١ إلى ١٧، وعدد أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين من ٧ إلى ٢٢)، فضلا عن تغيير آليات انتخاب كبار القضاة والمدعين العامين وطريقة تعيينهم (يتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية)، الثانية: محاكمة العسكريين بما في ذلك كبار قادة الجيش أمام المحاكم المدنية بدلا من العسكرية، وهذه مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لحزب العدالة في ظل المعركة المستمرة مع شبكة الأرجنكون ومحاكمة الضباط المتورطين في المحاولة الانقلابية - المعروفة بالمطرقة- ضد حكومة رجب طيب

لقد أجرى حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه تعديلات دستورية لمرتين في عام ٢٠٠٧ و٢٠١٠ وتم الاستفتاء عليهما من قبل الشعب قبيل الاستفتاء الذي اجري في ١٦ نيسان ٢٠١٧ الذي مهد للانتقال للنظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني

ثالثا: الانتقال الى النظام شبه الرئاسي

ازمة دستورية حدثت في عام ٢٠٠٧ بشأن منصب الرئاسة وذلك بعد انتهاء رئاسة احمد نجدت سيزر حيث أنه يجب أن يفوز مرشح الرئاسة بتصويت البرلمان بنسبة ثلثي الأعضاء في الجولتين الأولى والثانية ليتأهل للجولتين الثالثة والرابعة اللتان تتطلبان أغلبية ٥٠% وواحد ، وكان عبدالله جول مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم في ذلك التصويت لا يمتلك الأغلبية المؤهلة في الجولتين الأولى والثانية بينما يمتلك الأغلبية المطلوبة في الجولتين الثالثة والرابعة وذلك كله في ظل تخوف المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى العلمانية تجاه الجمهورية التركية العلمانية في حال وصول عبدالله غول للرئاسة لذا تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الوطن الام لاجراء تعديل دستوري نص على أن تصبح فترة الرئاسة خمس سنوات وبحد أقصى فترتين وأن يتم إنتخاب الرئيس بالإقتراع الشعبي المباشر، وتمت الموافقة على هذا التعديل في إستفتاء شعبي بنسبة ٦٩%، ولكن كان البرلمان قد إختار بالفعل عبدالله جول لمنصب الرئاسة قبل بدء العمل بالتعديل الدستوري الجديد، عد التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧ خطوة أخرى في طريق النظام شبه الرئاسي حيث مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان ورئيس جمهورية منتخب مباشرة من الشعب، بالتالي هو نظام يجمع بين سمات النظام البرلماني والنظام الرئاسي مع تميزه بالفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية. (١٢)

ولكن النظام شبه رئاسي له مشكلاته ففي حال كان رئيس الجمهورية ذا إنتماءات سياسية متعارضة مع حزب الأغلبية البرلمانية مما يولد صراع دائم ، وكان من أهم التطورات التي حدثت في الداخل التركي هو الإنتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠١٤، حيث أن رجب طيب إردوغان الذي تم إنتخابه كرئيس للوزراء على مدار ما يقرب من إثني عشر عاماً منذ ٢٠٠٢ وحتى منتصف ٢٠١٤ أنتخب ليصبح الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية التركية والرئيس التركي الأول الذي يتم إنتخابه بالإقتراع المباشر من قبل الجماهير بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه - كما في أي نظام برلماني - من قبل أعضاء البرلمان. وإنتخابات ٢٠١٤ هي أول إنتخابات رئاسية تركية يشارك فيها المواطنين بشكل مباشر لإختيار رئيسهم ، وتنافس في هذه الإنتخابات ثلاث مرشحين هم : رجب طيب إردوغان عن حزب العدالة والتنمية، وأكمل الدين

إحسان أوغلو مرشح أحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، صلاح الدين ديميرتاش مرشح الأحزاب الكردية. وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتعلن فوز مرشح حزب العدالة والتنمية رجب أردوغان بنسبة ٥١.٥% في مقابل ٣٨.٥% و ٩.٥% تقريباً لمنافسيه علي الترتيب ، فقد جاءت نتائج الانتخابات متماشية تقريباً مع الإستنتاجات وإستطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات ، كما تمثل هذه الانتخابات ثبات نسبي حيث عبرت الانتخابات عن إستمرار خريطة توزيع القوى السياسية الأساسية علي الساحة التركية^(١٣) .

إذا أصبحت السلطة التنفيذية ثنائية بين الرئيس المنتخب ذات الصلاحيات المحدودة وبين رئيس الوزراء وذلك ما يخلق مشاكل للنظام السياسي التركي وبالتالي كانت الدعوة الى تعديل الدستور بنظام رئاسي من خلال التعديلات الدستورية .

رابعاً: دوافع حزب العدالة والتنمية للنظام الرئاسي

لاشك ان هناك دوافع واسباب وراء دعوة حزب العدالة والتنمية الى النظام الرئاسي يمكن اجمالها:
١- يرى الحزب في النظام الرئاسي حلاً للمشاكل البنوية التي يعاني منها دستور ١٩٨٢ المطبق حتى الآن في تركيا، وتسريعاً لآلية اتخاذ القرار، وانعتاقاً من الائتلافات الحكومية السيئة السمعة في تاريخ البلاد، وخروجاً من ازدواجية السلطة التنفيذية التي تبدو حالياً برأسين، فضلاً عن الصفة الأبرز للنظام الرئاسي وهي الاستقرار السياسي^(١٤)

٢- فالنظام الرئاسي يغني عن الائتلافات الحكومية الضعيفة بالعادة والمتأزمة دائماً في تركيا، وينتج حكومات قوية ومتجانسة ومستقرة بغض النظر عن تركيبة البرلمان، كما أنه سينقذ البلاد من تقاطع صلاحيات المؤسسات المختلفة^(١٥) .

٣- كما يعتبرون أن الفصل بين الحكومة والبرلمان في النظام الرئاسي يقوّي وظيفتي البرلمان التشريعية والرقابية بعد تحرره من الاعتبارات الحزبية وضغوط الحكومة.^(١٦)

٤- ن تركيا - التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة، ولا سيما في المجال الاقتصادي وشهدت تغيرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذاً إقليمياً ودولياً- باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية، ولا سيما ملف السياسة الخارجية) .

٥- أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيداً عن شخصية أردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما

نحو أهدافهما المرسومة عام ٢٠٢٣ من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمّنة ولا سيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم (١٧).

٦- طبيعة أردوغان غير قابلة لأن يكون رئيسا هادئا يجلس في قصر الرئاسة . فمنصب رئيس الجمهورية في النظام البرلماني المطبق حاليا في تركيا يشبه إلى حد كبير منصباً شرفياً محدود الصلاحيات، وبالتالي لا يتوافق مع شخصية أردوغان وتطلعاته.

خامساً: القوى الراضية للنظام الرئاسي في تركيا:

ان هناك احزاب معارضة للتعديلات الدستورية التي يطرحها حزب العدالة والتنمية وبرزت الاسباب وراء رفض هذه الاحزاب:

١- الخوف من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلا لحكم شمولي دكتاتوري، إذ ترى المعارضة أن الرئيس أردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصبح حاكماً مطلقاً بما يشكل خطراً على الديمقراطية والتعددية في البلاد، فحسب النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض أنور أويمن فإن لدى أردوغان مشكلة كبيرة مع التعددية والعلمانية، ويسعى جاهداً لإرساء الدكتاتورية خطوة تلو خطوة، يمكن القول إن المعارضة الضعيفة والمنقسمة والمشتتة تخشى من أن يؤدي النظام الرئاسي ليس إلى الدكتاتورية فحسب بل إلى القضاء على بقايا نفوذها السياسي والبرلماني (١٨).

٢- هناك رؤية تخشى من يؤدي الانتقال إلى النظام الرئاسي إلى تحرك الجيش، وأصحاب هذه الرؤية يعتقدون أنه رغم نجاح حكومة العدالة والتنمية في الحد من دور المؤسسة العسكرية التركية وتدخلها في الحياة السياسية والعامة فإن الجيش ما زال يحتفظ بالعديد من عناصر قوته ويتحين الفرصة للتحرك، وإن الانتقال إلى النظام الرئاسي الذي سيتوج أردوغان بصلاحيات مطلقة قد يشكل مدخلا لهذا التحرك باسم الحفاظ على الديمقراطية والمبادئ العلمانية للجمهورية من رئيس يسعى إلى استعادة العثمانية ويعمل لأسلمة الدولة والمجتمع.

٣- يركن حزب الشعب الجمهوري في اعتراضه إلى أن التعديلات تقضي على مبدأ فصل السلطات، فيدعي أن تلك التعديلات ستجعل جميع أدوات السلطة في يد شخص أو حزب واحد ويقول انجين التاي رئيس كتلة حزب الشعب الجمهوري "السبب الرئيسي وراء اعتراضنا هو عدم احترام التعديلات لمبدأ الفصل بين السلطات" (١٩).

إذا من أبرز الراضيين للتعديلات الدستورية هو حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطية ويرفضان الانتقال للنظام الرئاسي .

سادسا: مشروع الانتقال للنظام الرئاسي الذي طرحه حزب العدالة والتنمية

لم يكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي في تركيا أن الدعوة إلى النظام الرئاسي مطلب قديم جديد من ، فقد طالب بذلك الرئيس (تورغوت أوزال)، ومن بعده الرئيس (سليمان ديميرال) الذي قال: "كنت أفضل أن أجلب النظام الرئاسي إلى تركيا، وهذا الأمر عقدة في داخلي لأنني لم أتمكن من تطبيقه". وطالب بذلك أيضاً نجم الدين أربكان، وقرّنه بالتنمية والاستقرار السياسي، أما زعيم الحركة القومية السابق (ألب أرسلان توركيش) فكان أكثر تشدداً حول تطبيق النظام الرئاسي، فقد قال: "إن عصرنا هو عصر السرعة والقوة، لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخنا وتقاليدنا عن النظام الرئاسي". ولعل هذه المقاربة التاريخية هي سر وقوف حزب الحركة القومية اليوم إلى جانب حزب العدالة والتنمية في معركة التعديلات الدستورية من أجل اعتماد النظام الرئاسي، ولا شك أن المطالبات السابقة جاءت في وقت كانت المؤسسة العسكرية لا تزال تسيطر على الحياة السياسية التركية أكثر مما هي عليه اليوم، ويرى كثيرون أن تغلب حكومة العدالة والتنمية بقيادة الرئيس أردوغان على محاولتي الانقلاب العسكرية (٢٠٠٩ - ٢٠١٦) قلص من نفوذ المؤسسة العسكرية في القرار السياسي التركي، لا سيما محاولة الانقلاب في تموز ٢٠١٦. (٢٠)

في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٥ طرح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان دعوته إلى انتقال بلاده من النظام البرلماني إلى الرئاسي وإصدار دستور جديد يضمن تحقيق ذلك وقال أردوغان في لقاء مع التلفزيون التركي وقتها إن سعي بلاده للانتقال إلى النظام الرئاسي يأتي في إطار تسريع نمو وتطوير الدولة التركية مضيفاً أن "النظام الرئاسي سوف يعجل سير العمل ويسرع عملية التنسيق والاتصال بين مؤسسات الدولة (٢١) .

قال داودأوغلو: "إننا نرى أن هناك حاجة مُلِحَّة لتطبيق النظام الرئاسي في البلاد؛ من أجل إعادة هيكلة النظام الإداري، والقضاء على فوضى السلطات والصلاحيات، وتفعيل أنظمة المساءلة بالمعنى الحقيقي لها وفي شرحه لتفاصيل النظام الرئاسي المزمع تطبيقه حال نجاح حزب العدالة والتنمية في الحصول على أغلبية كافية في الانتخابات العامة المقبلة، قال داود أوغلو: "إننا نهدف إلى تأسيس نظام رئاسي يحترم الحريات، ويضمن استقلالية السلطتين التشريعية والتنفيذية في ضوء القوانين الدستورية، ويطبق الآلية المنشودة لإدارة البلاد بطريقة متوازنة، بالإضافة إلى التمثيل السياسي المناسب لكل الفرق والطوائف المختلفة في المجتمع (٢٢) .

وفعلا تم طرحة في البرلمان وتم التصويت عليه الا انه لم يحقق الاغلبية المطلوبة لكي يمرر اذان المطلوب ان يحقق ٣٦٧ صوتا الا انه لم يحقق الا ٣٣٨ من مجموع ٥٥٠ صوتا بعد ان تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية وذلك يخوله الى استفتاء شعبي اذ يحتاج الى عرضه على الاستفتاء الى ٣٣٠ صوتا لغرض تحويله للرئيس ليصادق عليه ويحوله الى الاستفتاء الشعبي .

واهم التعديلات التي سيتم الاستفتاء عليها للتحويل للنظام الرئاسي (٢٣) .

١- رفع عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ الى ٦٠٠ وافق البرلمان على المادة الثانية التي تتضمن زيادة عدد نوابه، التي تتضمن زيادة عدد نوابه، بأغلبية ٣٤٢ صوتاً، وعارضة ١٣٩

٢- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من ٢٥ إلى ١٨ عاما وصوت البرلمان على المادة الثالثة، بأغلبية ٣٤٢ ومعارضة ١٣٧

٣- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل ٥ سنوات ووافق البرلمان على المادة الرابعة بأغلبية ٣٤٢ صوتاً، ومعارضة ١٣٨، فيما صوت ٤ بورقة بيضاء، وامتنع نائب عن التصويت، وألغي صوت واحد. وتتضمن المادة الرابعة تعديل المادة التي تحمل عنوان "الدورة الانتخابية للبرلمان"، لتصبح "الدورة الانتخابية الانتخابية للبرلمان والرئاسة وتغيير الانتخابات البرلمانية من ٤ سنوات الى ٥ سنوات وتكون في نفس اليوم .

٤- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر «تقصي برلماني»، أو «اجتماع عام»، أو «تحقيق برلماني»، أو «سؤال خطي». ، صوت البرلمان على المادة الخامسة التي تتضمن مهام وصلاحيات البرلمان وصوت عليها ٣٤٢ وعارضها ١٤٠ صوتا .

٥- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه

٦- ولاية الرئيس خمسة سنوات ولا يحق للشخص ان يتولى المنصب اكثر من مرتين متتاليتين والمرشح الذي يحصل على اغلبية مطلقة يفوز بالانتخابات

٧- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم

٨- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.

- ٩- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- ١٠- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة الى انتخابات عامة .
- ١١- حق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر
- ١٢- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء
- ١٣- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب
- ١٤- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون
- ١٥- تلغى المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- ١٦- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية .
- ١٧- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان .
- ١٨- يلغى مجلس الوزراء، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور .
- ١٩- تجري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في تشرين الثاني ٢٠١٩ .
وهذه التعديلات الدستورية طرحت في استفتاء شعبي في ١٦ نيسان ٢٠١٧ وذلك من اجل التحول للنظام الرئاسي .

سابعا: الاستفتاء الشعبي للتحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي في تركيا

نجح حزب العدالة والتنمية، بعد قرابة خمسة عشر عاماً من الصراع مع أركان الدولة العميقة، وتحت شعار (من أجل تركيا القوية)، استطاع حزب العدالة والتنمية، تمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي وإخراجه من قبة البرلمان إلى فضاء الاستفتاء الشعبي ، سيشهد الشارع التركي جدلاً واستقطاباً حادّين، بين مؤيدي النظام الرئاسي، أو ما بات يعرف بجبهة نعم القومية بقيادة حزب العدالة والتنمية، وبدعم وجبهة لا بقيادة احزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري الكمالي وحزب الشعوب الديمقراطية^(٢٤) .

بعد مصادقة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على مشروع التعديلات الدستورية الذي لم يمرر في البرلمان تم رفعه الى استفتاء شعبي عام جرى في ١٦ نيسان ٢٠١٧ جرت عملية

الاستفتاء وسط اجراءات امنية مشددة اذ تم نشر قرابة ٤٠٠ الف عنصر مدني بلغت نسبة المشاركة في ٨٥ بالمائة وبلغت نسبة الموافقة ٥١،٤١ بالمائة وقال رئيس الهيئة العليا للانتخابات سعدي غوفان إن ٢٥ مليوناً و١٧٥ ألفاً و٤٦٣ مواطناً صوتوا بنعم لصالح التعديلات أي ما نسبته ٥١.٤١% من إجمالي المصوتين، بينما صوت ٢٣ مليوناً و٧٧٩ ألفاً و١٤١ مواطناً بلا، أي ما نسبته ٤٨.٥٩% صوتوا ضد التعديلات **وعند قراءة الارقام في الولايات التركية نجد ان فوليات الأناضول ومنطقة البحر الأسود انحازت في أغليبتها، إلى خيار الموافقة بنسب وصلت في بعض الولايات مثل ولاية بيبروت إلى ٨١%، فيما سجلت ولاية ريزة مسقط رأس أردوغان ٧٥.٥%، أما ولاية قونيا مسقط رأس رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو فقد سجلت نسبة الموافقة فيها ٧٢.٨%.** (٢٥)

تجاوزت نسبة التصويت لصالح التعديلات الدستورية بين أتراك الخارج ٥٩%، وفق ما كشف مصطفى ييار أوغلو النائب عن حزب العدالة والتنمية ورئيس مركز تنسيق انتخابات الخارج بالحزب في بيان أصدره يوم ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٧.

وبلغت نسبة التصويت لصالح الاستفتاء بين أتراك بلجيكا ٧٧%، وفي النمسا ٧٣%، وهولندا ٧١%، وفرنسا ٦٥%، وألمانيا ٦٣%.

ومع انتهاء الاستفتاء القى رئيس الوزراء التركي علي يلدرم خطاب النصر في ١٦ نيسان ٢٠١٦ وقال "ان تركيا وشعبنا العزيز هم من فاز بالاستفتاء الشعبي....وان الشعب التركي اتخذ خيارا ووافق على النظام الرئاسي....وان الشعب هو من يقرر ارادة البلدوهو صاحب الارادة"وقدم رئيس الوزراء شكره لحزب الحركة القومية لمساندته حزب العدالة والتنمية في التصويت على النظام الرئاسي اما المعارضة فلم ترضى على نتيجة الاستفتاء واتهمت الاحزاب المعارضة حزب العدالة والتنمية بالتلاعب بنتائج الاستفتاء واعلن الحزبين المعارضين انهم سيطعنون بصحة الانتخابات (٢٦).

خلاصة القول ان حزب العدالة والتنمية بقيادة اوردغان نجح بتغيير النظام الحكم من نظام برلماني الى نظام رئاسي وستجرى الانتخابات في عام ٢٠١٩ ومن المتوقع ان يبقى اردوغان متربع على كرسي الرئاسة لفترة قادمة ربما تمتد الى عام ٢٠٢٩.

الاستنتاجات

من خلال دراستنا لموضوع النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١- ان نظام الحكم في تركيا منذ تاسيس الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢١ هو نظام برلماني على الرغم من الانقلابات الثلاث في تركيا اعوام ٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ وعلى الرغم من التعديلات الدستورية التي اجريت على النظام السياسي

٢- يحكم تركيا دستور عام ١٩٨٢ والذي وضعه قادة انقلاب ١٩٨٠ بقيادة كنعان ايفرن والذي يستمر هذا الدستور حتى انتخابات ٢٠١٩ على الرغم من التعديلات الدستورية التي اجريت عليه

٣- تم طرح النظام الرئاسي من قبل روساء سابقين هم كل من توركوت اوزال وسليمان ديمريل الا انهم لم يستطيعوا تغييره بسبب سيطرة الجيش على الحياة السياسية في تركيا

٤- تحول النظام السياسي الى نظام شبه رئاسي بعد انتخاب اردوغان انتخبا مباشرا من قبل الشعب عام ٢٠١٤ بعد التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧ .

٥- فوز اردوغان بالرئاسة شجعه على الدعوة الى تغيير النظام البرلماني الى رئاسي بدعم من حزبه وحزب الحركة القومية .

٦- يرى اعضاء حزب العدالة والتنمية ان هذا النظام يشجع الديمقراطية ويسرع اتخاذ القرارات بدلا من الائتلافات الحكومية الضعيفة في النظام البرلماني ويدعم هذا النظام الاستقرار السياسي ويكون حكومات رصينة وقوية .

٧- معارضوا هذا النظام يرون ان هذا النظام سينهي الديمقراطية ويقود الى الدكتاتورية وسيطرة حزب او شخص على السلطة .

٨- تم الموافقة على التعديلات الدستورية للتحول للنظام الرئاسي في استفتاء شعبي جرى في نيسان ٢٠١٧ وسيكون تطبيق التعديلات على النظام في عام ٢٠١٩ وستجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنفس اليوم وسيكون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية وتكون ولايته خمسة سنوات ولدورتين متتاليتين وهو يختار نوابه ومن حقه ان يستمر في الحزب الذي هو فيه.

الهوامش :

- ١- رضا هلال، السيف والهلال في تركيا من اتاتورك الى اركان، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٥
- ٢- محمد نور الدين، قبعة وعمامة الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١- ٢٢

٣- النظام السياسي في تركيا، مركز سورية للبحوث والدراسات، ص ١٠- ١٢

٤- المصدر نفسه، ص ١٣

٥- المصدر نفسه، ص ١٥

٦- تركيا حزب العدالة والتنمية يفوز بالانتخابات البرلمانية

arabic.rt.com/news

٧- رضوى حسين رضوان محمود، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد

حزب "العدالة والتنمية"، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٦

٨- المصدر نفسه

٩ - إرغن أوزبوند ، تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد، رؤية تركية،

rouyaturkiyyah.com

١٠- استفتاءات شعبية في تركيا احداها فشل 2017/ www.huffpostarabi.com

١١- إرغن أوزبوند ، مصدر سابق

١٢- المصدر نفسه

١٣- رضوى حسين رضوى، مصدر سابق

١٤- خورشيد دلي، تركيا والانتقال للنظام الرئاسي، www.aljazeera.net

١٥- المصدر نفسه

١٦- المصدر نفسه

١٧- سعيد الحاج، التحول للنظام الرئاسي في تركيا تحديات وسناريوهات

www.aljazeera.net

١٨- خورشيد دلي ، مصدر سابق

١٩- جلال سلمي، الأحزاب التركية ومواقفها المختلفة من التعديلات الدستورية الجديدة

thawrah2day.com،

٢٠- الاستفتاء الدستوري في تركيا النتائج والتداعيات، www.turkey-post.net

٢١- اذا يسعى اردوغان إلى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي؟ -

www.sasapost.com

٢٢- المصدر نفسه

٢٣- نشر أهم التعديلات الدستورية في تركيا للانتقال من النظام «البرلماني» إلى «الرئاسي» - الخليج

الجديد، ٢١ حزيران ٢٠١٧

٢٤- الاستفتاء الدستوري النتائج والتداعيات، مصدر سابق

٢٥- اقرار النظام الرئاسي بتركيا.. الدلالات وخريطة الطريق www.aljazeera.net

٢٦- نتائج الاستفتاء الرئاسي في تركيا وهذا هو موقف المعارضة germanyinarabic.com

المصادر:

- ١- رضا هلال، السيف والهلال في تركيا من اتاتورك الى اريكان، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٩.
- ٢- محمد نور الدين، قبعة وعمامة الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
- ٣- النظام السياسي في تركيا، مركز سورية للبحوث والدراسات .
- ٤- رضوى حسين رضوان محمود، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب "العدالة والتنمية"، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ٢٠١٦ .
- ٥- اذا يسعى اردوغان إلى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي؟
- www.sasapost.com
- ٦- إرغن أوزبؤن ، تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد، رؤية تركية، rouyaturkiyyah.com
- ٧- استفتاءات شعبية في تركيا احداها فشل www.huffpostarabi.com/2017
- ٨- تركيا حزب العدالة والتنمية يفوز بالانتخابات البرلمانية arabic.rt.com/news
- ٩- الاستفتاء الدستوري في تركيا النتائج والتداعيات، www.turkey-post.net.
- ١٠- نتائج الاستفتاء الرئاسي في تركيا وهذا هو موقف المعارضة
germanyinarabic.com
- ١١- جلال سلمي، الأحزاب التركية ومواقفها المختلفة من التعديلات الدستورية الجديدة
thawrah2day.com.
- ١٢- سعيد الحاج، التحول للنظام الرئاسي في تركيا تحديات وسناريوهات
www.aljazeera.net